

تحية طبية

شكرا سيادة الرئيس على اتاحة الفرصة لأيصال صوتنا

يتحدث معكم علي عادل من العراق عن برنامج كلنا مواطنون لحقوق الاقليات والتعايش السلمي واليوم سأحدث عن التجاوزات التي تعرض لها المسيحيين في بغداد على الممتلكات والارواح من قبل جهات سياسية متنفذة دون اتخاذ إجراءات امنية وقضائية لردع هذه الجهات.

منذ اكثر من عشر سنوات تعرض المكون المسيحي على اعتداءات ممنهجة في عموم العراق وخاصة في العاصمة بغداد شملت استهداف الارواح والممتلكات ما ادى الى هجرتهم الى اقليم كردستان او خارج العراق تاركين عقاراتهم من منازل او مؤسسات صناعية وتجارية دون تحرك من قبل القوات الامنية لوقف هذه الحوادث.

لقد استغلت بعض الاحزاب المتنفذة في العراق هذا الوضع ليقوموا بتزوير ممتلكات تصل الى احياء سكنية بالكامل والاستيلاء عليها وسط سكوت لوزارة العدل وغض النظر من القوات الامنية عن ملاحقة مرتكبي هذه الانتهاكات في الوقت الذي حرصت المنظومة القضائية في العراق بأعادة الممتلكات لمكونات اخرى قد تعرضوا للتهجير قبل عام 2003.

لقد شمل الاستيلاء على الممتلكات وبشهادة عضو مجلس محافظة بغداد في احياء سكنية في شارع الصناعة بالاضافة الى عقارات اخرى في الكرادة ومعامل في شارع السباع.

لقد سلمت بطريكية الكلدان في العراق ملفات الى قيادة عمليات بغداد بخصوص التجاوز على املاك المسيحيين مع وجود حالات تظلم وشكوى رغم ذلك لم تتحرك قيادة عمليات بغداد لمعاقبة المتجاوزين او التحري عنهم ورغم صدور اجراءات من وزارة العدل العراقية باتخاذ اجراءات لحفظ حقوق ممتلكات المسيحيين المهاجرين، وهذا يعتبر اقرارا بوجود التجاوز، الا انها لم تتخذ اجراءات لاسترجاع ممتلكات المسيحيين.

ماذكرت من تفاصيل يظهر التمييز ضد المسيحيين في ايقاف الهجرة الجماعية او حماية الارواح والممتلكات، لذلك نوصي بما يلي:

اولا: فتح الملفات السابقة التي الخاصة بتزوير املاك المسيحيين ومحاكمة المستولين حتى وان كانوا من ضمن الشخصيات المشاركة بالعملية السياسية بالعراق.

ثانيا: زيادة تمثيل المسيحيين في القوات الامنية كون ان نسبة تمثيلهم ضئيلة جدا رغم ان المادة 9 من الدستور العراقي اقرت بمراعاة التوازن في تشكيل القوات الامنية.

ثالثا: توفير قوة لحماية ممتلكات المسيحيين بصورة خاصة والاقليات التي تم تهجيرها بصورة عامة واشراك ابناء هذه الاقليات فيها.

رابعا: تأهيل موظفي القضاء وهيئة المسائلة والعدالة للتعامل مع هذه القضايا دون الخوف من ممارسة الضغوط السياسية او الميول لجهات حزبية متنفذة.

خامسا: الحرص على استقلالية القضاء والسماح للمسيحيين وابناء باقي المكونات بتولي مناصب قضاة ومحققين قضائيين لأن المادة 16 من الدستور العراقي كفلت تكافؤ الفرص لجميع العراقيين. شكرا جزيلا